



Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res.: .....

المرفقات : .....

قرار الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (21) لسنة 2011م  
في اجتماعها المنعقد بتاريخ 25 جمادي الآخر 1432هـ الموافق 2011/5/28  
بشأن الشكوى المقدمة من محمد احمد الزبيري ضد مشروع الأشغال العامة بخصوص المناقصة رقم (SF/13/3) المتعلقة  
بمشروع مياه وادي القصبة ببني العوام حجة.

نظرت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات في الشكوى المقدمة من محمد احمد الزبيري بخصوص المناقصة رقم (SF/13/3) المتعلقة بمشروع مياه وادي القصبة - بني العوام - محافظة حجة والتي أشار فيها إلى وجود مخالفات قانونية في إجراءات المناقصة حيث أشار الشاكى بأنه تم الإعلان عن المناقصة في 2011/2/10م وحدد موعد فتح المظاريف بتاريخ 2011/3/13م وتم وقف بيع وثائق المناقصة بناءً على مذكرة من مكتب رئيسة الجمهورية نتيجة اختلاف الأهالي، واستمر توقيف بيع وثائق المناقصة حتى قبل موعد فتح المظاريف بأربعة أيام وقام مشروع الأشغال العامة ببيع المظاريف لمقاولين محدودين بطريقة سرية ولم يعلم الشاكى بفترته السماح ببيع المظاريف وتم فتح المظاريف بنفس الموعد المحدد بتاريخ 2011/3/13م، وكانت أقل العطاءات المقدمة بمبلغ (157.000) مائة وسبعة وخمسين ألف دولار، وكان هذا بناءً على تنسيق مشروع الأشغال العامة مع المقاولين حيث أشار الشاكى أنه تم انجاز مثل هذا المشروع بكلفة خمسة وستين ألف دولار كحد أعلى وهذه المبالغة مبنية على تنسيق واحتكار بيع المظاريف في الفترة الأخيرة السرية.

كما اطلعت الهيئة العليا على الرد من قبل الجهة والذي أشارت فيه بأن الشكوى ناتجة عن اعتراض أهالي منطقة القاري لعدم تنفيذ مشروع المياه الخاص بالمنطقة وتم إبلاغهم بأن المشروع الخاص بمنقطتهم سيتم تنفيذه حال توفر الاعتمادات وأنه قد تم اعتماد المشروع بالفعل في قائمة مشاريع البرنامج القادم ورغم ذلك استمر الخلاف بين الطرفين، وكذلك حصول الكثير من التدخلات لتحويل موقع المشروع، وأخيرا تم تثبيت المشروع في قرية القصبة واستمر بيع وثائق المناقصة طيلة فترة بيع الوثائقعكس ما يدعى الشاكى.

ومن خلال دراسة وثائق أوليات المناقصة تبين للهيئة العليا أن الشاكى لم يتقدم أساسا في هذه المناقصة، وكذا عدم صحة ما يدعى الشاكى من انه تم بيع الوثائق الخاصة بالمناقصة خلال الأربع الأيام الأخيرة حيث تم التحصيل على أول سند بتاريخ 2011/3/5م.

وعليه قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات : رفض الشكوى .

صدر بتاريخ 25 جمادي الآخر 1432 هـ الموافق 2011/5/28م

م. عبد الملك أحمد العرضي

رئيس الهيئة العليا

لرِقَابَةِ عَلَىِ الْمَنَاقِصِ وَالْمَزَادِيَّاتِ

